

نطبع ونشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكاتبات الاهالي

تكون عنوان جريدة الاهالي في اواسم صاحب امتيازها (اسماعيل اباضه) عصر جريدة الاهالي ثقل المراسلات الغير خالصة اجرة البريد المتعلقة بشؤون عموميه اوباً مور ذات اهمية وتنتشرها بكل شكر وامتنان لا تنشر الجريدة القصائد ولا رسائل المدح ولا كل ما كان منافعاً لخطتها ومشرها عمل الادارة تجله خبرج الشيخ ربحان شارع الشيخ عبدالقادر بجوار سراي عابدين الدامر الرسائل التفرقيه تكون باسم جريدة الاهالي

ستدقق البوستة عشرة ٢٩٠

تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

الاهالي

١٣١٢

قيمة الاشتراك عن سنة واحدة

داخل القطر المصري ٦٠ و ٩٠ حسب الواسع بذيل الجريدة
قيمة الاشتراك تدفع مقدماً او اقساطاً شهرية او الثلث من المصولات الشهرية والثلثي من المصولات الصيفية بحسب رغبة المشتركين التي يدونها عند طلب الاشتراك
لا ترسل الجريدة الا لمن يشير عليها
لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن يده المصولات مطبوعة باضاه السنم وصاحب الامتياز
أجرة الاعلانات تتقرر بالتوافق مع الادارة

مصري في يوم الخميس ١٤ رجب سنة ١٣١٢

جريدة اهلية (سياسة اخبارية اصلاحية)

٣ طوبه سنة ١٢١١ - ١٠ يناير سنة ١٨٩٥

الاعلانات

ادارة جريدة الاهالي في احتياج لتستقدم له اقسام باللغة الفرنسية وادارة على الترجمة لها ومنها الى اللغة العربية على شرط ان لا يكون لديه عمل آخر يشغله عن وجوده بالادارة سائر اوقات العمل - فمن كان مستعداً لذلك - فله ان يجرر جملة تشمل على ترجمته ويكتبها بخط يده باللغة العربية والقرواوية ويمنها لادارة الجريدة واسمها على عمل اقامته الذي يصله فيه ما يرسل اليه من المراسل

مظاهر القرح والاحتياج

وصلنا كبر من الرسائل من معطم عوام المسديريات والمراكز والمقاطعات تشرح بين الاحتفالات ومظاهر الافتراح التي قام بها موظفوا الحكومة استقبالا لوفود المهنيين بعبد جالس امير البلاد وعن يزها من الوثنيين والاجانب - ويواخذ من تلك الرسائل ان اعظم تلك الاحتفالات ما كتبت منها بجرها ووطنها ولاسكندرية وبور سعيد وابيس وعلى كل فان الاحتياج كان شاملاً لسائر ارجاء البلاد المصرية من قصاصها لافاضتها

احسن مولانا امير البلاد باليشان ليعدي الثاني على عبد الحليم اعظم بلنا الباور الامم الخديوي وبالقربنة الثانية على محمد بك محمد ملاحة السرايات الخديوية

فمنهما بتوجهت سمو العزيز السما وجعل المطامع عليها

علينا علماً لا شك فيه ان مشروع نظارة الحفائية المتعلق بتشكيل الدوائر وتسجية قضائها لا يعمل به في هذا العام ولو قرره مجلس النظار (ان قرره) وصديق عليه سمو العزيز (ان صدق عليه) - اما مشروع الرف والتروفي والتعدين الذي كانت عزمت نظارة الحفائية على اتقاده في بعض النماكم فقد صادفه من الطوف والموافق ما عطل سيره وعبر مجراه - وهو ان لم يسقط بالنسبة للكل فلا بد من سقوطه بالنسبة لبعض

استشعرت جهة الاختصاص بمجاعة مديرية الشرقية الى بعض الناية والاصلاح فاحتلت ما اقتضته حكمتها نحو ذلك مما لا تعرض لذكر شيء منه حتى يصير أمراً مقضياً فأتاني على ذكر ما يقتضيه القلم

اصدرت نظارة الداخلية الخلية للاحقة بتبع جميع واستعمال الخشيش في المسلات العمومية (والخصوصية كذلك) وقوتت غرامة قدرها من ١٥ قرش الى مائة قرش على من يخالف ذلك - لم يقل الخلل الذي حصل فيه البيع والاستعمال ثلاث مرات في مدة ستة شهور ويسري ذلك على الوطنيين والاجانب

وهذه مأثرة تشكر عليها بلسان

الاهالي نظارة الداخلية الخلية ولقي ان تكون فائقة مشروعات شريفة اخرى مائة لها بحيث يكون فصولات الرقص ولعب الغمار نصيب واقر منها وكذلك لفتح الداهرات وايفاد الخ في الشوارع والمنازل والعموم في التشار من بين منازل المقدرات وليس ذلك على شهامة وعبرة بمصالح العامة وديكل الداخلية اعزى

انتقل الى دار البقاء صباح الاثنين الماضي على حين جثة المرحوم محمد بك يوسي رئيس القلم العربي بسرداوية الجيوش المصرية

وصباح الثلاثاء المرحوم حسن بك لبيب المفلس الاول بادارة الاموال الغير مقررة بنظارة المالية بعد اعتلاله مدة اشهر تمدهما الرحمن برحمته الواسعة

جمعية الاغلاوات الخيرية في لما كان من الفقر والمعلوم ان من اعظم فوائد التقدم والارتقاء في اي امة اوائى حكومة كانت بل افرادها الى الاتحاد والاتفاق على مقاومة عوامل التأخير والانحطاط وشعورها الى فوائد الترشكات التجارية والجمعيات الخيرية والاندفاع الى التعاضد والتكاتف على الاكثر من تأسيس مثل تلك الشركات والجمعيات بما تدعو اليه اميال كل قوم بحسب احتياجاتهم وما تدعو اليه احساساتهم

ولما كان امر خير نسمع به الاهالي

وبتمتع لهو بدأ تأسيس شركة تجار اوطنية او تأسيس جمعية خيرية معها كانت العامة والموضوع فقد رأينا ان نروي الى القراء اعمال جمعية الاغلاوات الخيرية نقلا عن جريدة المؤيد الغراء حيث ذكرت بعدها الصادرة بتاريخ يوم الاثنين الماضي ما يأتي
اجتمعت جمعية الاغلاوات الخيرية يوم السبت الماضي تحت رئاسة باشا اعلى الحاضرة الخديوية وقد تعادلت في كثير من مواد القانون الذي وضع للجمعية واقترح حضرة سرور اغا كمال وكيل دائرة حرم المرحوم فاضل باشا ان يشترط للدخول في الجمعية ان يكون الطالب للانضمام في سلكها حائزا على تمام وعرض تقديمه وان يكون ذا سيرة حسنة وان يكون مقنياً قاطني المسكوات ولعب الميسر حتى لو قبل واحد وظهر عليه بعد ذلك انه يتررب الحر او لعب الميسر شطب اسمه من عضوية الجمعية
وان يكون موضوع المساعدة للاغلاوات في ثلاثة احوال الحالة الاولى فيما اذا طرأت على واحد منهم علة تهمه التكبس بالكلية - والثانية للاتفاق على من يرز منهم وملاحظته في العلاج - والثالثة تشجيع جنة من يتوفي منهم وقصد قبيل ذلك الاقتراح من جميع الحاضرين بالاستصناع والرضى

وسرولون اجتماعاتهم فيما بعد للنظر

في بقاء مشروع القانون وكيفية نظام الجمعية
الداخلي (الاهالي) نجمع المصنفين
ولهم آمالهم وامانتهم . وجعلهم قدوة
لغيرهم من ابناء القنات والامراء

ذكرنا بعد المجلس الماضي جملة تحت
عنوان العمل الجديد . وقد ظن كل من
لا يدري حالة الاهالي بالبلاد اننا استعملنا
في سائرنا كل المصلحة والتفاني . اما من يدري
فقد علم اننا لم نذكر ولا قهراً واحدا مما
عليه حالة البلاد ليس فقط من اتفاقية
والافلاس بل من استعمال الحكومة امام
تلك الحالة الصعبة أنواع الشدة والقسوة
عوضاً عن وسائل التدارك والرحمة . ولدي
نبرهن للفرق الاول على صحة ماقلناه وصادقنا
عليه الفرق الثاني نذكر بهذه المصلحة مختصاً
من الاعلانات المثبتة بمريدة الوقائع الرسمية
الصادرة بتاريخ يوم الاثنين ٧ يناير سنة ٩٥
عن الاطيان المطروحة للزادات بمراتب
المديريات لتفصيل الاموال المتأخرة على
ارباب تلك الاطيان لان من هذا البيان
يتضح ان المديرية لم تعجز على عقار الاموال
ليجبه الا بعد ان جردته من سائر انواع
المقررات التي منيها للمالي والطايط المذكورة
وذلك قبل ايام ١٨ سدادية . وبلغ ٢٢٨ من
الخزيرة عوالي بالحق الخيرية . وقد ان سداد
ج ١ م ٩٥٥ من محمود . وسوا الخولي بالحقبة
المذكورة . وط ١٨ سداد ج ٢ م ٧١٠ من
بركات حسن بركات بشاحبة ابو رجوان
وط ١٢ سداد ج ٢ م ٥٦٠ من طه محمد
وتلك الاطيان جميعا بديرية الجيزة
ومطروحة للزاد بعد تنقيص ثمن اقيمة الخس
سابقة اعلانها وعدم وجود راعب لشراها
وهكذا بديرية الغربية فدفن ٢ وط ٢٢
والقوم فدفن ٦٩ وط ٤ . والمدفنيه فدفن ٤
وط ١١ . وجرجا فدفن ١ . ونخل عدد ١٨
والثيا فدفن ١٠ . واسيو فدفن ٤ وط ١١
ومن كان في شك من ذلك فليجبر بمرجة
جريدة الوقائع الصادرة بالتاريخ المذكور
أو يطلبها منا ونحن نبعثها اليه ليرى منها ان
الحكومة تبني عقارات فلاحها القفير
المسكين من قيراط واحد وفسدان ونخل
مقابلة جبهه والذين جبهه ولا تعبد من يشترى
تضطر الى تنزيل الخس من الثمن الابتدائي
وهكذا ان ان تبرهن على عجز فلاحها القفير
عن سداد اموالها . وفلاحها الميسر الحال عن

المشتري . وثابت بنفسه على نفسه الاخراجها
عن تحصيل اموالها وثابتاً عن مداركة
وتعيين حال من اخرج ضيق ليس له سواها
وهذا الامر من قبل ومن بعد

حديث مع رئيس النظار
روى لنا بعض اصدقائه رئيس النظار
حديثاً جرى بينه وبين الرئيس المشار اليه
قلنا ذلك في نشره فصرح لنا بذلك وهذا
على شرط عدم التصريح او التنويه باسمه
الصديق . سأل الرئيس بعد كلام
طويل هل تشعر بصحة مساعدتك على القيام
بهم رئاسة النظار
الرئيس . لم يكن في نيتي ان اعود
اليها مرة ثانية مطلقاً
الصديق التي سألك عن الوقت الحاضر
الرئيس . لم تزل الرئاسة في عهدي
لحد اليوم
الصديق . نعم ونظارة الداخلية
الجليلة ايضاً
الرئيس . يا ثمة هذه الحكومة
كيف ترضى في رئيسها مع حالها الحاضرة
مع ان ضريبي كان يواخذي قبل يوم
الثور . على البقاء في مسند الرئاسة حيث
كنت اصادف حصرات شتى سواء كان عند
مقابلتي للاجانب لثقل سعي . او كان
عند مقابلتي للوطنيين لهذا السبب ولعدم
فهي لغتهم ولا معرفة لغتهم (البقية تأتي)

لاحة العمدة والمشيخ
ابدينا في العدد الماضي بعض الملاحظات
التي عنت لنا على ماظهر من لائحة العمدة
والمشيخ المستجدة . وقد كان نظن ان
بعض الصد والايمان يمتزج علينا بسبب
تلك الملاحظات . ولكن علنا بما وصلنا
من الارياض امس واليوم من الرسائل
والخرات . ومن وقد علنا منهم ان سائر
مايقضت الاهالي وفي مقدمتهم العمدة والمشيخ
ساخطون على احكام تلك اللائحة كل السخط
اما الاهالي فقلهم بما يصيبون به في نفسهم
وسيف اموالهم اذا تسلطت عليهم السد
بسلطانهم المائل اقيضه لهم الحكومة
بتلك اللائحة . وما العمدة فقلهم بان
الحكومة لا تريد لهم خيراً مطلقاً عهده
السعة المضى التي تريد ان تطبق بها اعتقادهم
ثم تقوم بذلك بسلال شتى وبعواقب
مؤلمة اليها الى حيث شئت . ولا سيما انه

لا يمد على الداخلية ان تكون ارادت ان
تدفع البلاد واهاليها الى موة سائر تلك وقضى
فقدت سم هذا الداء المقصود . في دم هذه
البح والامتنان لعلها يمد استطاعة اهلها
على القيام بما فرض عليهم . ولا سيما كان
الغرض مما سبق من العم اليهم . ولعلها ايضاً
بان العمدة والمشيخ اذا اوتوا هذا السلطان
الطبيب طغوا وتوا على الاهالي وطمشوا
بهم وصرخوا في اجسامهم واموالهم تصرف
الشجاع الفتي . او الحاكم الجاهل الطلوم
وحيثما ترتب على ذلك كثرة الاختلال
والاضواء . وارتفاع اصوات المطاعنة
والشكايات الى عنان السماء . ويقوم المصلحون
بقولون ليس ذلك نتيجة مواد اللائحة
واحكامها . بل هو نتيجة عدم التيقظ من
المديرين . وضعف المراقبة من سائر العمال
والمأمورين . وانه صار من اللازم الازب
تشديد وطفا المراقبة بعبون لا شبهة في امانتها
ولا ريب في شدة ساعدها . ومن هي تلك
العبون ومن اعن . يا ترى تكون
هذه يفتح سيف الصور . وتقوم قبيله
الاعراض والمعارضات والى انه تصير الامور
فنتس من ولاية الامر وذوي الشأن ان
يتكلموا بالحزم والعزم والحكمة وحسن
التدبير وعلى القادر الميمن حل المال

الشركة البيه القضائية
هذه هي الرسالة التي وعدنا في عدد
يوم الخميس الماضي بنشرها تحت عهدة
مرسها المتعلقة بدعوى الزوجة القائمة بين
الست شوقي جديدهام وبين ورثة المرحوم
البرنس حليم بلشا التي كانت هي الشغل
الشاغل لمعلم الجرائد العربية في الاسابيع
الماضين
مصر في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٤
صاحب جريدة الاهالي
من متدعا شرتم بأعد اعداد جريدتك
تلك الجريدة اليهودية تحت عنوان (الشركة
التجارية القضائية) واضمح بعد ذلك معظم
الجرائد العربية بلب المناقشة والجسد في
مسألة الزوجة التي هي موضوع الخلاف
القائم بين ورثة المرحوم البرنس حليم بلشا
والست مغلقة . وكانت هذه الاسطر
متابع السك . حرف او كلمة تقال في هذا
الموضوع بل جريدة كلت . حتى صرحت
مطأ باطرافها . فذلك ولنا عندي من

المعلومات المحسوسة . قبل وبعد غاورد
هذه المسئلة . قدرت ان اخدم الحقيقة
بكلية في هذه القضية وان لم يكن لي فيها
ناقة ولا جمل . ولا حصة ولا ادني اهل
(الاهالي) . ترى في هاتين الجملتين شبهة
ونظر . حيث لا نقول بصحتها . ولا تصادق
عليها)
ولهذا فقد جئكم بهذه الجملة تحت
العنوان الذي اخترته اليها لعدم مخالفتكم على
ما ذكرتموه اخيراً من ان مسئلة الزوجية لم
تكن ضمن الاعمال التي دخلت في تلك
اودائرة (الشركة التجارية القضائية) مع
ان من علم الحقيقة التي سائر بها فيما بعد
حكم بغير ذلك
ثم من علم ان المرحوم البرنس حليم بلشا
كان عقد على الست شوقي جديدهام
وكان الذي تولى عقد زواجها صاحب
القضية الشيخ محمد العباسي مفتي الديار
المصرية ثم طلقها بعد ذلك البرنس المشار
اليه لاسباب معلومة . ولا محل لتذكرها في
هذا المقام
ومن علم ان الشرع الاسلامي يميز
طلاق . ن تولى عقد زواجها صاحب القضية
الشيخ محمد العباسي مفتي الديار المصرية .
بدون احتياج لان يكون الطلاق عن يد
قضيه حتى ولا امله . وان كان ذلك خلافاً
لما تقتضيه به قواعد الدين المسيحي عند
بعض طوائفه . من ان مايجله الرئيس الديني
الاكبر لا يحرمه غيره والعكس بالعكس
من علم بذلك والعقلاء تعلمه . حكم
بان لسان الدفاع عن الست المدعيه لم
يذكر من ضمن اوجه الدفاع عنها . ان القبي
تولى عقد زواجها هو اشهر العلماء في
ديارنا صاحب القضية الشيخ محمد
العباسي مفتي الديار المصرية . الاكابر
على اذهان القراء والسامعين من ابناء
الطوائف المسيحية . بان الست المدعيه هي
على عصمة زوجها الى النفس الاخيرة من
حياته . بدليل انه لم يحصل طلاقها بواسطة
القضية الشيخ العباسي المشار اليه الذي حلها
لزوجها . فليسا على ما هو معمول به في ايمانهم
والا لما كان هناك من باعث الى ذكر هذه
البارة وجعلها وجهاً من اوجه الدفاع . في
الوقت الذي لم يحمده فيه احد من ورثة
المرحوم البرنس بان الست المشار اليها كانت

زوجة شرعية لو الدم مدغم من الزمن (وقد اعترف بالسي لمسه الفاية احد اعضاء الدفاع في جملة جهات متعددة)

ومن علم بان المرحوم البرنس لم يتزوج مطلقاً بعصر زوجه غير الست المطلقة المشار اليها (خلافاً لما ادعيه الست المدعية) وانها كان له زوجات غير هالما تقاعد لسان الدفاع صها عن ذكر اسمائهن وبيان من تولى عقد زواجهن سواء كان الاستاذ الشيخ الماسي او خلافاً

ومن علم بانّه مع فرض المسجل وتقدير وجود زوجات له غيرها بمصر لكان سيغ ترك حضرتها بمصرها بمصر واخذ ضرارها للاستانة محل للتظلم والتأمل

ومن علم انه تجارات لسان الدفاع عن الست المدعية واعتبار انه كان المرحوم البرنس ثلاث زوجات وقت عقد الاتفاق المبرم بينه وبين الحديوي الاسبق . وعلم انه لم يتخصص واحدة منهن للاقامة في البيت الذي خصصه الست الموصوفة بالمطلقة غير الست شوقي جديد هانم

ومن علم ان عقد الاغاق الذي ذكر في المادة الرابعة منه ان منزل درب الجماديز يبقى لاجل اسكان الست المطلقة فيه . هو عقد حاصل بين المرحوم البرنس حليم باشا من طرف . وبين شخص آخر هو ادري واعلم من كل واحد بما اذا كان المرحوم البرنس حليم باشا زوجة مطلقة اولاً .

شخص كان اذلا حين ذلك كل ما في وجهه لمحو آثار المرحوم البرنس حليم باشا من ارض مصر . شخص مشهود له بالغلظة والركا والمكر والدهاء . والحكمة والحزم . والاحتراص والعزم . شخص يصرف في هذا العقد بكل حرية وارادة واقتدار على كل ما يتجمل وبره . شخص هو اسماعيل باشا خديو مصر (السابق) الذي كان يعرف من هي الست المطلقة . ويظم ما هي عليه من الرابطة بالبرنس المرحوم حليم باشا ورضي بان يتوك

مازل درب الجماديز لاسكانها وهي الست شوقي جديد هانم . معتبرا انها لم تكن من عائلة البرنس حليم باشا . التي يجب ان تخبري عليها احكام التباعد بتقضى العقد الرادي المذكور

ومن علم ان سمو اسماعيل باشا سكن

على جانب عظيم من الاحتياط الزائد والتعريف المائل . خصوصاً في كل عمل يكون الفرض منه اخلاء الجلود . وقصه بكل صفاء وحرية . لا يمتصها ادني فكرة او خبطة خيالية .

لحكم بان سمو اسماعيل باشا لم يقبل باقامة الست شوقي جديد هانم في مصر وتحتلقا عن البرنس حليم باشا الا وهو عالم كل العلم بطلانها منه الاطلاقاً سلباً او اتصافاً عنه قبل سفره للاستانة . بحيث لو خطر على ذهن سموها ان يصح ان تكون مركزاً سياسياً او امراً باقياً الى

البرنس حليم باشا لسا ابقاها بمصر ولا حرفة عين كما لم يبق غيرها . كيف لا وسمو كان ادري واعلم بدقائق افراد عائلته الخديوية وجز دياتهم اكثر من علمهم بانفسهم

ومن علم بان لفظ مطلقة الوارد في عقد البيع مبهوم لا يدل على زوجة بينها وليس مقرون بشي . فيقدارادة الست شوقي جديد هانم دون غيرها (كما قال لست الدفاع عن المدعية) . وعلم بان تلك المطلقة لم تكن خافية لا على البرنس حليم باشا الا انه ولا على سمو اسماعيل باشا الشترقي ولا على كل من كان واسطة بينهما في عقد هذا البيع من

لا تعرض لذكر اسمائهم الا الآن . ومهما كانت خافية فقد خصصها بهذه الصفة لاسكانها بالمنزل الذي اتفق الطرفان المتعاقدان على بقاءه للطلقة ومما يظن ان هي وكذا كل من كان في حاشيتها

ومن علم ان الطلاق سيفي الشريعة الاسلامية منه رجعي ومنه ينفوتة مصري ومنه ينفوتة كبري . وعلم ان لفظه مطلقة اذا وقع بها طلاق فاما يقع رجعياً وعلم ان الطلاق الرجعي لا يمنع الزوج من معاودة الزوجة الى عصمته ولو في سره فضلاً عن علانيته (كما قال ذلك لسان الدفاع عن المدعية) . وعلم ان طلاق الست شوقي جديد هانم من المرحوم البرنس حليم باشا هو امر قد ثبت وتقرر بما سلف ذكره وعلى فرض كونه وقع رجعياً كما يقول لسان الدفاع

فانه لم يثبت ان المرحوم البرنس حليم باشا هاد زوجته الى عصمته كما ولم تدع هي بذلك لحد اليوم

ومن علم ان المرحوم البرنس كان يجري على الست المدعية في كل شهر مائة وخمسين جنيهاً فضلاً عن نفقات اخرى . وانه

كان عزم على ارسال نفقة البرنس سعيد باشا لغير اشتغال دائره فلم يعين له سوى خمسة وعشرين جنيهاً كما ادعى لسان الدفاع عن المدعية . ثم علم اولاً بان الست المدعية لم تقضى من المائرة في سني حياتها شيئاً يزيد عن خمسين جنيهاً شهرياً شاملاً لاسائر نفقاتها واحتياجاتها من مأكل ومشرب وملبس

ومرئيات اتباعها كما تادي بذلك الايصالات الممودة بمقتضى الفاية شهر أكتوبر سنة ٩٤ المتفرقة فيها بلتها قبضت استحقاقها بالمائرة وعلم ثانياً بان سعادة عبد السلام باشا المولي حين ما كانت وكيلاً بالدائرة اسيه عند العزم على ارسال البرنس سعيد مكانه كن مرتب سعادة عبد السلام باشا الذي لم يكن ان البرنس المرحوم المائرة وخمسين جنيهاً شهرياً عدا ما يتبع ذلك من علاوات اخرى

حكم بعدم صحة هاتين الدعوتين وببطلانها ومن علم بان المرحوم البرنس كان ارسال الى الست المدعية يدعوها الى عشرته بالاستانة حيث كان الخلى لها الحق ممكن من املاكه يعرف بسري الاحسابه . كما يدعي لسان الدفاع عنها . ثم علم ان الست المدعية لم تذهب الى الاستانة مدة حياتها لحد اليوم . لحكم بما بعدم صحة هذه الدعوى وهو الحقيقة ولو كان من يشهد بها من اعضاء العائلة الخديوية الكريمة . واما بصحتها ونسبة المصيان لما وثق عصا الطاعة من مملوكة لاسالكها . وهو امر يستحيل وخصوصاً اذا لم يكن للمملوك كسب ولا سحر عبر احصايات سيده . اللهم الا ان تكون راجعت نفسها وامانعت عن السفر تدريراً لقدمها . . .

ومن علم بان اجتناب زوج زوجته وبعده عنها بغير حب قهري ولا مانع شرعي مدة الثلاثين سنة تقريباً كما حصل بين المرحوم البرنس والست المدعية . لحكم بان سيف هذه المدة . بقطع رحم الاموة والبنوة وصلة القرابة ولاهلية فضلاً عن رابطة الزوجية

ومن علم بان من اقيم ما تم المرحوم البرنس في مصر ووفدت عليه الوفود لتعزية من اعضاء العائلة الكريمة الخديوية والاحرار والكبراء فاعلم الست المدعية . عدم بيان المادة بقيام المطلقة بثل هذا المهم كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم ان الست

المدعية كانت ولم تنزل مقيمة لحد اليوم وراكراً لا بمنزل درب الجماديز المطلقات بل بسري شبرا التي آلت الى البرنس سعيد واخوانه من البقية التي فارق فيها المرحوم البرنس الحياة الدنيا . بدون ان يكون ثبوت الست المدعية التي قامت برسم المائم ادني حق فيها مطلقاً . سواء كانت زوجة (على فرض المسجل) او مطلقة . وعلم ان ما كان جارياً صرفه مدة المائم . هو من مال المرحوم البرنس الذي ال لاولاده من امه ولم يكن من استحقاقها الشهري . وعلم بان خروج الست المدعية من صفة الزوجية لا يصفط عنها حقوق البيودية . والمخدمة . ياتر اوانها وان كانت متوقفة . حكم بان هذه القرائن قد خدش بها لسان الدفاع عن المدعية مصلحة خصمه اكثر مما خدم بها مصلحة موكله .

ومن علم بان الست المدعية لم تدع الميراث باطلاً علمياً في غير حق لها خصوصاً وهي في نفسها انزه واعف من ذلك كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم انها مدفوعة الى هذا العمل بيد ظلمة شرهة جانية قصد خفطت عليها فأخرجتها رغباً عن ارادتها واختيارها من خدر الامارة والكمال وحظيرة الوفاق والاحتماء وفردوس الراحة والرفعة . الى موقف المطالبة والتسليم وصبر الحال . والتشيت والشقاء والسؤال . بدون ان يكون لها ادني مطمع ولا فائدة . ولا مصلحة ولا عالة لحكم بان سيلم الدين ظلوا أي متقلب يتقلبون . هذا بعض ما سيج به المقام بما يتعلق بموضوع الزوجية وعدمها . اما ما يتعلق بتقضية التي رقت بشأنها . وتصرفت المحكمة الشرعية فيها . وبما كان من أعمال نظارة الحفانية ثلاثينها . واذ كانت تلك الاعمال صادرة عن بعض هيئة نظارة الحفانية على شرف القضاء بدون ادني عامل آخر او مؤثر خارجي او غير ذلك

وما اذا كانت اعمالها منطبقة على قواعد الشرع الشريف والقانون النظمي وحائرة لرضه الجنب العالي واجماع رجال حكومته الكرام . او غير ذلك . فقد اعد دلائل ذكر وسال اخرى فاقلة بذاتها تكشف البطلان وتزيل الحفنة . والله السمعان على ما يعرفون

المدعية كانت ولم تنزل مقيمة لحد اليوم وراكراً لا بمنزل درب الجماديز المطلقات بل بسري شبرا التي آلت الى البرنس سعيد واخوانه من البقية التي فارق فيها المرحوم البرنس الحياة الدنيا . بدون ان يكون ثبوت الست المدعية التي قامت برسم المائم ادني حق فيها مطلقاً . سواء كانت زوجة (على فرض المسجل) او مطلقة . وعلم ان ما كان جارياً صرفه مدة المائم . هو من مال المرحوم البرنس الذي ال لاولاده من امه ولم يكن من استحقاقها الشهري . وعلم بان خروج الست المدعية من صفة الزوجية لا يصفط عنها حقوق البيودية . والمخدمة . ياتر اوانها وان كانت متوقفة . حكم بان هذه القرائن قد خدش بها لسان الدفاع عن المدعية مصلحة خصمه اكثر مما خدم بها مصلحة موكله .

ومن علم بان الست المدعية لم تدع الميراث باطلاً علمياً في غير حق لها خصوصاً وهي في نفسها انزه واعف من ذلك كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم انها مدفوعة الى هذا العمل بيد ظلمة شرهة جانية قصد خفطت عليها فأخرجتها رغباً عن ارادتها واختيارها من خدر الامارة والكمال وحظيرة الوفاق والاحتماء وفردوس الراحة والرفعة . الى موقف المطالبة والتسليم وصبر الحال . والتشيت والشقاء والسؤال . بدون ان يكون لها ادني مطمع ولا فائدة . ولا مصلحة ولا عالة لحكم بان سيلم الدين ظلوا أي متقلب يتقلبون . هذا بعض ما سيج به المقام بما يتعلق بموضوع الزوجية وعدمها . اما ما يتعلق بتقضية التي رقت بشأنها . وتصرفت المحكمة الشرعية فيها . وبما كان من أعمال نظارة الحفانية ثلاثينها . واذ كانت تلك الاعمال صادرة عن بعض هيئة نظارة الحفانية على شرف القضاء بدون ادني عامل آخر او مؤثر خارجي او غير ذلك

وما اذا كانت اعمالها منطبقة على قواعد الشرع الشريف والقانون النظمي وحائرة لرضه الجنب العالي واجماع رجال حكومته الكرام . او غير ذلك . فقد اعد دلائل ذكر وسال اخرى فاقلة بذاتها تكشف البطلان وتزيل الحفنة . والله السمعان على ما يعرفون

ومن علم بان من اقيم ما تم المرحوم البرنس في مصر ووفدت عليه الوفود لتعزية من اعضاء العائلة الكريمة الخديوية والاحرار والكبراء فاعلم الست المدعية . عدم بيان المادة بقيام المطلقة بثل هذا المهم كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم ان الست

المدعية كانت ولم تنزل مقيمة لحد اليوم وراكراً لا بمنزل درب الجماديز المطلقات بل بسري شبرا التي آلت الى البرنس سعيد واخوانه من البقية التي فارق فيها المرحوم البرنس الحياة الدنيا . بدون ان يكون ثبوت الست المدعية التي قامت برسم المائم ادني حق فيها مطلقاً . سواء كانت زوجة (على فرض المسجل) او مطلقة . وعلم ان ما كان جارياً صرفه مدة المائم . هو من مال المرحوم البرنس الذي ال لاولاده من امه ولم يكن من استحقاقها الشهري . وعلم بان خروج الست المدعية من صفة الزوجية لا يصفط عنها حقوق البيودية . والمخدمة . ياتر اوانها وان كانت متوقفة . حكم بان هذه القرائن قد خدش بها لسان الدفاع عن المدعية مصلحة خصمه اكثر مما خدم بها مصلحة موكله .

ومن علم بان اجتناب زوج زوجته وبعده عنها بغير حب قهري ولا مانع شرعي مدة الثلاثين سنة تقريباً كما حصل بين المرحوم البرنس والست المدعية . لحكم بان سيف هذه المدة . بقطع رحم الاموة والبنوة وصلة القرابة ولاهلية فضلاً عن رابطة الزوجية

ومن علم بان من اقيم ما تم المرحوم البرنس في مصر ووفدت عليه الوفود لتعزية من اعضاء العائلة الكريمة الخديوية والاحرار والكبراء فاعلم الست المدعية . عدم بيان المادة بقيام المطلقة بثل هذا المهم كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم ان الست

المدعية كانت ولم تنزل مقيمة لحد اليوم وراكراً لا بمنزل درب الجماديز المطلقات بل بسري شبرا التي آلت الى البرنس سعيد واخوانه من البقية التي فارق فيها المرحوم البرنس الحياة الدنيا . بدون ان يكون ثبوت الست المدعية التي قامت برسم المائم ادني حق فيها مطلقاً . سواء كانت زوجة (على فرض المسجل) او مطلقة . وعلم ان ما كان جارياً صرفه مدة المائم . هو من مال المرحوم البرنس الذي ال لاولاده من امه ولم يكن من استحقاقها الشهري . وعلم بان خروج الست المدعية من صفة الزوجية لا يصفط عنها حقوق البيودية . والمخدمة . ياتر اوانها وان كانت متوقفة . حكم بان هذه القرائن قد خدش بها لسان الدفاع عن المدعية مصلحة خصمه اكثر مما خدم بها مصلحة موكله .

نشرت جريدة الوقائع الرسمية صورة
خطاب مرسل من شركة المناصل
بالاسكندرية الى نظارة الداخلية الجبلية
بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٤ ولما كان الغرض
من ذلك الخطاب افادة مصلحة الاهالي وكان
لشركة كل الحق فيما ذكرته بالخطاب المذكور
فقد اخذنا لنشر ذلك الخطاب مشفوعاً بما علم
الشكر وجزيل الشكر على عبادة الشركة
المذكورة واعتمادها بمصالح الاهالي اكثر من
الحكومة ومن امراء الامة وعظماها وكبار
مزارعها واعينها الذين لم يجهل واحد منهم
ما استتبعته الشركة للموحي اليها وخارت
نظارة الداخلية به فتذبحها باداء واجباتها نحو
وعايلها الخاضعين لتفوقها وسلطانها
والمكولين برعايتها وحسن عنايتها

اما ان سأل عن كيفية هذه
الشركة وعن اعضائها فنجيبه انها شركة عريقة
تجتمع بالاسكندرية ميثا بالمصل تحت
رئاسة من يقع عليه انتخاب اعضائها في كل
عام او اعلاؤها جميعهم من الخواجات فكل
الاقطان ومسدي بنوك التجارية وليس
يتهم عضو مصري مطلقاً حتى ولا الموالف
المسد لمهنة حكنس وطائفة المل المد
للاحتجاج ولما وكلاء من التجار الاجانب
بمعظم المدن والبشاد بالارياض لواقفاتها
بالمعلومات التي تطلبها اما غايتها شرفة
حالة المزروعات الصيفية والشتوية وادوارها
من وقت زراعتها الى وقت انقضاءها من
الارض وما يطرأ عليها من القوق والشرق
او العاهات وما أشبه ذلك كل هذا خدمة
لمصالحهم التجارية كما يتضح ذلك من خطابها
المتروء عنه وهو

الاسكندرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٤
دولتو انقدم ناظر الداخلية

تري شركة المناصل ان من الواجب عليها
استيفات الظار دولتيك الى ان زراعة القطن
في هذه السنة كانت ناجحة تماماً علماً
وولفت الآمال بها ولوفاً أكيداً الى ان
ظهرت الدودة والضباب اسبغ الى شيري
اغسطس وسبتمبر وبعد هذا التاريخ اتضح
ان المزروعات القطنية التي بذرها (سار)
زراعتها قبل غديرها هي التي قاروت
الشرار الدودة والضباب اما التي بذرها
مؤخراً فقد أمنت بها امصار تلك الآفات

فان الحصول منها قليلا وغير جيد
الصف . وهذه النتائج تدل دالة واضحة
على صحة ما يدعيه التجارب في السنوات الماضية
وهي المداودة والاسراع بالفتح (بالزراعة)
وتجن لا تنكر ان في هذه الحالة يضطر المزارع
الى اعادة بذر اجزائه في الارض لتعويض
النتائج التي يكون قد انتفها المطر او غيره
ولكن المصاريف التي تستلزمها هذه الصابة
ليست الاضارة شبيهة بجواب الحساب التي
يتكدها من تأخر في الزرع وهذه الحساب
كما لا ينبغي تخفيض كية الفصول تخفيف
عطية في السنوات التي تظهر فيها الدودة
والفداب والي يمرض ما يردنه على دولتيك
لا اقتصد شيئاً غير الرجا من دولتيك ان
تخذ الحكومة ما خول لها من التأثير
والنفوذ والسلطة لاثام المزارعين بزراعة
اراضيهم قبل الوقت الذي اعتادوا الزراعة
فيه واتمس من دولتيك قبول فائق احترامي
الرئيس امير والاهالي

ذكرنا بعد يوم الاثنين من الاسبوع
الماضي اننا متفرد باباً للحكام على الطائفة
الاسبوية واسباب تأخرها وانقطاعها بصرا
ثم دارنا بعض الاخصائين ابن العشيرة
المذكورة وتباحثوا معنا فيما يزيد ان تكية
في هذا الخصوص واشييراً لقرار ريشان
فوجبل الكلام على هذا الموضوع حتى
بعضوا رسالة شاملة لمقصد الذي اردنا ان
تكون موضوعاً لبحثنا فان اقامت فيها والا
عدنا لما كما لنا لذلك في المدد الماضي
وبينا نحن في النظر حالة الرسالة المذكورة
عابنا من خطاب بالصورة الالية . فاطلنا
دله بعض الخاضعين فقال احدهم ان
الاسبوية مع ما هي عليه قائلها بروتة من
صاحب هذا الخط لاني اعرفه معرفة جيدة
وغير الاسبوية ان يقتضي نهبها من ان
يكون هذا من اطرافها فضلاً عن ان يكون
من انصارها . او من الثابتين عن ابائها .
لان الاسبويين الحقيقيين قد قصرقوا بمحكمة
وقاموا بما اقتضاه الواجب وسعوا اليك
وعاوا وما كنت تريد نشره ان كان شرراً
او غيراً لصالحها العلم واتخذوا ما استلزمه
الماء . واتمس الكلام . اما كاتب هذه
الرسالة فم يكن من ابنا الاحرار ولكنه
من ابناء الاحداث الذين

الحاصل . ولا بأس من ان نشر ذلك
تحت عهدتي ومسؤولتي . على شرط ان
يكون مرفوقاً بصورة الخطاب . ليعلم بحوره
انه قد اكتشف سره . واتضح لكم اسمه
وصاله وامره . حتى لا يجمع ولا يتوهم انه ابر
بسطوره على الادهان . اوله لولاه لاقتضغ
السر وان . وكفي بجهله بالاسبوية عدم
عده بعدد ابائنا لحد الآن الذين حصرهم
في مليون وجزء من مليون آخر . وبمسلم
هذا العدد هو مقدار احواله الذين هم على
شاكلته . والذين هم المشغ وصمة في وجه
الاسبوية . وشدة علة على شرف المدبة
وهذه هي صورة الخطاب بالحرف الواحد
معه في ٢ يناير سنة ٩٥

حضرة القائد مدير جريدة الاهالي
رائياً في جريدتكم انكم لوتمت على تسطير
لمع لما مساس بالاسبوية ولكون هذا ليس من
مباحث جريدة الشبه بجريدتكم فابا كروا عرض
في هذا الموضوع العميقة لئلا تكون قبة
ذلك شواهداً باحفظ . ووالاً (اسلام)
على حافتكم المادية والادبية فانصبة ان حجة
قبل الوقوع في ميواة التهلكة (العفو)
بالبينة عن مليون و . . . واكثر ش . ا

لقد اهديت لنا نسخة من كتاب تعليم
الترجمة . في اللغة الفرنسية . لحضرات
الاساتذة الافاضل (محمد افندي علي دولا)
ومحمد افندي زكي . واحمد افندي الحفني .
ومحمد افندي بلال . من متخرجي
مدرسة العليين التوفيقية . وهو كتاب وان
كان مسبوفاً بالمثل في التأليف . الا انه
اقرب شاولا وسبل مأخذاً من سواء الحسن
تربيته وجسبل وقصه وهو يشهد لموافقه
بمزاولة المسادة وطول الباع في هذه اللغة
الاجنبية . فنقني له من العموم اقبلاً والثناء
فانه في بله خير قتيه . واحسن امنيه .

اهدي اليها حضرة الافاضل عبد الجود
افندي خيري مدرس الرياضة في المدرسة
الحديثة وعلم الهيئة في مدرسة دار العلوم
تأليفاً وضعه اخيراً وسماه (لتبجبة كل عصر
في الواقيت المستعصمة بصرا) وهو تأليف
جديد في باب يمكن بواسطته معرفة تقويم
اي سنة سابقة افلا حقه مع الواقيت
والثوقيعات الواقعة في ايها سواء كانت

من الصانين القبطية او الرومية او الاسلاميكية
او العربية بغاية كل ضبط ودقة وهو تأليف
مع ما في وضعه من الصعوبات فان
لاستدلال بواسطته على الالة المقصودة
امر بسيط جداً للغاية متى واجع الباحت
الشرح الذي وضعه في مقدمة تلك التبجبة
ليثبت كيفية استعمالها وهي تباع بأشهر
الكتاب وبشر ٦ قروش صاغ فتسلقت
لاقتنائها كل كاتب وحاسب وشكر حضرة
المؤلف بلسان الاهالي على هذه الخدمة القامدة

اعلانات

قد شرعت بحمد الله ومشيئه في
مطبع حاشية الطائي على متن الكثر للاستاذ
الجليل المرحوم الشيخ منصور الياضي مفتي
الديار المصرية سابقاً وعلى هامشها شرح
الطائي ايضاً وهو كتيب جليل القدر عظيم
الشان مطوم عند ذوي الفضل والعلم ولم
يسبق لمعه لحد اليوم مع شدة الحاجة اليه
سواء كُتب باليدية لحضرات الاساتذة
المدرسين او الطالبات بالجامع الازهر او بغيره
من امكنة التعليم وقد جعلت قيمة الاشتراك
فيها ثمانية شهر ثمانين قرشاً ما فاً
ولغاية شهر شوال ثلاثين قرشاً صافاً وبعد
هذين الميعادين بخمسين قرشاً صافاً فمن
رغب الاشتراك فيه فليكتب لنا علماً بذلك
بمقرنا السكني بالقيامة بين الدوب الاحمر
محمد وهي قاضي القاكر الاهلية سابقاً

قيم الاشتراك بالجريدة

بستعين غرضاً صافاً للجمهور . وستين
غرضاً طلبة العلم سواء كانوا بالمدراس او
بالاخر او بالارياض . ورجال العسكرية
ولتظار محطات السكة الحديدية . ولو كلاً
مكاتب البوستة . وللتبديلات الادبية والعلمية
ولفلات الاجتماعات العمومية . ومجاناً لاسائر
الجمعيات الخيرية . ولن الكتب الادارة من
عدم اقتداره على سداد قبعة الاشتراك من
اولي الفضل والعلمية اما اسباب هذا التزلي
لقوم دون آخرين فوان كانت واضحة لا
تحتاج الى بيان . ولكن سنضللها في عدد
آخر للجمهور

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها

صاحب امتياز الجريدة

اسماعيل اباطة